

إستراتيجية القطاع الخاص في تفعيل التنمية المستدامة: مقارنة تحليلية للاستثمار في المناطق الصحراوية؛ منطقة الزيبان نموذجا.

## The strategy of the private sector to activate sustainable development : analytical approach to investment in the desert, case study of the ZIBAN region

أ/ سماعلي عمار، جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة(الجزائر)، ammarcemali@gmail.com

تاريخ قبول النشر: 2019/06/10

تاريخ استلام المقال: 2019/04/13

الملخص :

إن تطوير الاستثمار الخاص من شأنه المساهمة في خلق نمو اقتصادي سريع ومتكامل؛ فقد عرفت العديد من دول العالم توجه نحو خصوصية المؤسسات العمومية، مع توسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وهذا لما له مزايا تميزه عن القطاع العام والتي يمكن حصرها في النقاط التالية :

- تجلي ديناميكية الإبداع وروح المبادرة، مع صيغة الابتكار والتجديد وهذا للقدرة على المنافسة .
- تسيير مستدام مع وجود إدارة ذات كفاءة عالية في التسيير، نظرا لاعتمادها على موارد بشرية ذات كفاءة.

تهدف هذه الورقة إلى دراسة رؤية القطاع الخاص في التنمية المستدامة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية مع إبراز آفاق تحديات القطاع للمشاركة في الاستثمار بالبنى الأساسية .  
وسنحاول من خلال ورقتنا البحثية تحليل دور وإستراتيجية القطاع الخاص، وهذا من خلال ترقية الإستثمار في البنى التحتية وفي البنية الاقتصادية كأساس للتنمية المستدامة وإبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور البارز الذي تلعبه في التنمية المستدامة .  
الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، التنمية المستدامة، البنى التحتية، التكامل الاقتصادي.  
تصنيف (JEL): E43، E51

### Abstract

Our current economy is witnessing a continuous development movement that reflects the salient importance the state is waiting for from the private sector by increasing its reliance on its contributions to diversifying the economic base and accelerating its growth in order to create more jobs for citizens and increase its participation in GDP.

The development of private investment will contribute to the creation of rapid and integrated economic growth. Many countries in the world have been directed towards privatization of public institutions, while expanding the position of the private sector in

economic activity. This has advantages of distinguishing it from the public sector, which can be summarized in the following points :

- Dynamical manifestation of creativity and entrepreneurship, with the formula of innovation and innovation and this for competitiveness.
- Sustainable management, with highly efficient management, due to its reliance on efficient human resources.

The aim of this paper is to study the vision of the private sector in sustainable development with its social and economic dimensions, while highlighting the prospects of the sector's challenges to the difficulty in investing in infrastructure.

Through our research paper we will analyze the role and strategy of the private sector by promoting investment in infrastructure and economic structure as a basis for sustainable development, highlighting the importance of small and medium enterprises and their prominent role in sustainable development.

**Keywords:** private sector, sustainable development, infrastructure, economic integration

**JEL classification:** E43, E51

مقدمة.

لقد أصبحت المشاريع التنموية الإنتاجية الصغيرة، حجر الأساس في بناء تنمية مستدامة وهذا باعتبار أن كثرة وتنوع الاستثمار الخاص يساهم في تحقيق إنتاج متوازن ومتكامل في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية الحالية التي عرفتها البلاد خاصة في ظل بداية بوادر تراجع أسعار المحروقات، فأصبح الاستثمار الخاص وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة مرموقة كما أنها تمثل الممون الرئيسي للثروة الاقتصادية والمساهمة في توفير مناصب العمل من جهة وترقية الصادرات خارج المحروقات من جهة ثانية. ولهذا أنصب تركيز واهتمام كل الدول حتى النفطية منها على فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لإعادة هيكلة الإنتاج في العديد من التخصصات نظرا للتنوع في الأفكار الاستثمارية، حيث أصبحت تمثل ما نسبته 90 % من مجموع المؤسسات الناشطة في الاقتصاد.

وتؤكد العديد من الدراسات الاقتصادية أن تطوير الاستثمار الخاص من شأنه المساهمة في خلق نمو اقتصادي سريع و طويل الأمد، فقد عرفت العديد من دول العالم توجه نحو خصوصية المؤسسات العمومية، مع توسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي وهذا لما له مزايا تميزه عن القطاع العام والتي يمكن حصرها في النقاط التالية :

- تجلي ديناميكية الإبداع وروح المبادرة، مع صيغة الابتكار والتجديد للقدرة على المنافسة.
- تسيير مستدام مع وجود إدارة ذات كفاءة عالية في التسيير، نظرا لاعتمادها على موارد بشرية ذات كفاءة.

وسنحاول في هذه الورقة البحثية تحليل دور وإستراتيجية القطاع الخاص، وهذا من خلال دوره في تفعيل التنمية المستدامة من خلال مشاركته في البنى التحتية والتنمية الإقتصادية (الزراعية،الصناعية و السياحية)،مقاربة تحليلية للإستثمار في المناطق الصحراوية؛ منطقة الزيبان نموذجا .

إذا ما أخذنا وضعية القطاع الزراعي في المناطق الصحراوية الجافة، بسكرة نموذجا فإنه يمثل تحديا كبيرا نظرا للمعوقات الطبيعية والبنائية التي تواجه المنطقة، حساسية وهشاشة الوسط الطبيعي كلها تؤثر على العناصر الغذائية للتربة، وبالتالي تفقد المحاصيل الزراعية القدرة على النمو،بالإضافة إلى مشكل ملوحة المياه والتربة (KHARDRAOUI Abderrazak p43, 2007, إشكالية البحث وتساؤلات الدراسة .

تنطلق إشكالية الدراسة الموسومة بعنوان " رؤية القطاع الخاص في تفعيل التنمية المستدامة من خلال مشاركته في البنى التحتية و التنمية الاقتصادية (الزراعية،الصناعية و السياحية)،مقاربة تحليلية للإستثمار في المناطق الصحراوية؛ منطقة الزيبان نموذجا. وعلى هذا الأساس و جب طرح التساؤلات التالية:

**هل أستطاع القطاع الخاص في المنطقة أن يساهم في عملية التنمية، وأن يكون**

**مدعما للقطاع العام؟**

- كيف يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا محوريا وبارزا في تعزيز البنى التحتية بأبعادها الصناعة،الزراعية والسياحية، وبالتالي المساهمة في ترقية التنمية المستدامة بالمنطقة؟

- هل تفعيل الإستثمار في القطاعات الاقتصادية يمكن من خلاله تحقيق تكامل اقتصادي؟

- ما مدى تأثير بصمة الخواص في تفعيل الإستثمار و تحقيق تنمية مستدامة؟ وهل يمكن لمنطقة

الدراسة (بسكرة) أن تلعب دورا حيويا في تحقيق بديل إستراتيجي للتركيب الاقتصادية للوطن ؟

**فرضيات الدراسة :**

للإجابة على هذه التساؤلات قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى:** يمكن للقطاع أن يؤدي دورا بارزا في تعزيز الاقتصاد الوطني خارج المحروقات من خلال الإنتاجية الزراعية الضخمة (60% من الإنتاج الزراعي على المستوى الوطني مصدره منطقة بسكرة،المقومات السياحية الهائلة.

**الفرضية الثانية:** إن دعم القاع الخاص من خلال تحديته وتوسيعه من شأنه المساهمة في الارتقاء بالبنية التحتية للقطاعات الاقتصادية، و يساهم في عملية التنمية ماديا من خلال زيادة المساهمة تحقيق اقتصاد متكامل.

### 3-أهداف الدراسة:

يكمن الهدف الأساسي من هذا البحث في تشخيص وضعية و أفاق الاستثمار الخاص من المساهمة في تفعيل البنى التحتية في مجال صحراوي، التي بقيت النظرة متجهة إليها على أساس أنها مناطق طاغوية لا غير، ومدى قدرته على اقتصاد متوازن، ومن ثم مدى إمكانية الخروج مشكلة التبعية الزراعية التي تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية.

### 4-منهج الدراسة:

أولاً: المنهج الوصفي التحليلي: الذي يهتم بوصف واقع الظاهرة وتبيان مكوناتها وتأثيراتها البيئية . ثانياً: المنهج الاستشراقي: من خلال الوقوف على آفاق تطور الإنتاج مستقبلاً، لتحقيق مطلب التنمية المستدامة التي تراعي حقوق الأجيال القادمة، والمحافظة على حد مقبول من الاكتفاء الذاتي، لتفادي الوقوع في مصيدة التبعية الغذائية؛ كما سيتم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية الضرورية كاستعمال جداول بيانية واحتساب نسب مئوية لمعدلات الإنتاج والإنتاجية والاكتفاء وحجم الفجوة الغذائية وما إلى ذلك؛ وذلك من أجل تقديم صورة معبرة عن حقيقة الإنتاج الزراعي الغذائي في الجزائر خلال الفترة الزمنية المحددة.

تقسيم الدراسة: سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

وسنحاول من خلال تحليل دور وإستراتيجية القطاع الخاص، وهذا من خلال ترقية الاستثمار كأساس للتنمية المستدامة بالمنطقة وإبراز أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الدور البارز الذي تلعبه في التنمية المحلية بالمنطقة

وعلى هذا الأساس تم تقسيم محتوى الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية :

1. رؤية القطاع الخاص من خلال مشاركته في البنى التحتية والتنمية الاقتصادية "الزراعية"
  2. رؤية القطاع الخاص من خلال مشاركته في البنى التحتية والتنمية الاقتصادية "السياحية"
  3. رؤية القطاع الخاص من خلال مشاركته في البنى التحتية والتنمية الاقتصادية "الصناعية"
1. رؤية القطاع الخاص من خلال مشاركته في البنى التحتية والتنمية الاقتصادية من الجانب الزراعي:

سنحاول في هذا المحور إبراز دور البنى التحتية الزراعية في الإنتاج المباشر(إنتاج زراعي ) وغير المباشر(دور مؤسسات التوظيف ومدى فاعليتها في المنطقة).

1.1. الديناميكية الزراعية الحديثة من خلال توسيع الإستثمار في الزراعات المحمية.

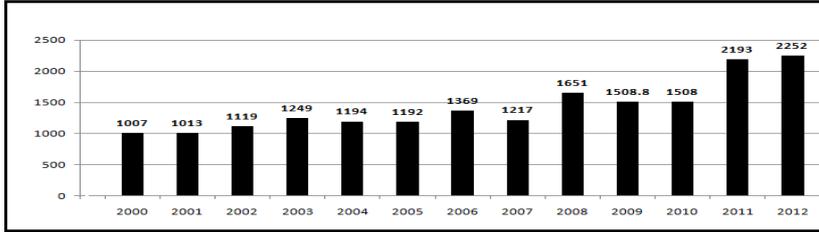
نقصد بالزراعات المحمية تلك المزروعات التي تزرع داخل بيوت بلاستيكية (البيوت المحمية)وهذا لعدة أغراض.

- 1- حمايتها من الظروف الجوية غير المناسبة، كالأمتار الفجائية وحيات البرد.
  - 2- إمكانية إنتاجها في غير موسمها وبالتالي تحقيق إنتاج مستمر.
  - 3- إن الزراعات داخل البيوت البلاستيكية يتم التحكم في الظروف البيئية التي تلائم نموها الخضري والثمري، وهذا من حيث درجات الحرارة وقوة الإضاءة .
- وتعتبر الزراعات المحمية فرعا متخصصا لإنتاج الخضروات بمختلف أنواعها، ويختلف في إنتاجها عن الزراعات المكشوفة من حيث طرق الإنتاج.
- ولقد عرفت المناطق الصحراوية بداية من ثمانينات القرن الماضي تحولا بارزا في المجال الصحراوي، وهذا بالانتقال من النظام الواحي إلى نظام الزراعات المحمية، وهذا كحتمية لإستغلال المياه الجوفية المتاحة من جهة والإستفادة من برامج الدعم الفلاحي، حيث أولت الدولة إهتماما كبيرا من خلال البرامج الإصلاحية .
- كنتيجة لتركبة الثورة الزراعية التي تحدد الملكية، خاصة بعد إدخال المضخات في عملية السقي مما تطلب مساحات واسعة، فبدأ الاستيلاء على الأراضي في إطار ما يسمى بأراضي أمر الواقع(خارج المحيطات)، وقد جاء قانون 13 أوت 1983 لإنشاء حيازة الملكية العقارية الفلاحية ( APFA ) لإعادة هيكلة المجال الريفي، وتصفية السياسة الاشتراكية المتواجدة منذ 20 سنة (BISSON Jean, 2003,p95) من خلال تملك الأراضي، شريطة استصلاحها بعد خمس سنوات من الاستصلاح الفعلي، لتحقيق طمأنة الفلاحين وإقرار إعادة الصلة الوثيقة بين المزارع والأرض فأصبح الفلاح يخدم أرضه ويحاول تطوير إنتاجها ومردودها (BELGUEDJI Melk ,1999,p72)
- جاءت الدولة هذا القانون من أجل محو آثار الفترة الاستعمارية والسياسات الزراعية التي ساهمت في إضعاف القطاع الفلاحي، حيث كان حجم القطع الزراعية يتراوح بين معدل (0,3 إلى 0,5هـ للمستثمرة الواحدة)، وأمام تقسيم الميراث الذي سيؤدي إلى تقزيم حجم المستثمرة، وبالتالي يؤثر على مردودية الإنتاج، خاصة أمام تزايد النمو الديمغرافي وزيادة الفاتورة الغذائية، لجأت الدولة إلى توزيع مستثمرات بمعدل يتراوح بين (1-2 هـ)، حتى تتناسب مع حجم مداخيل العائلة لتغطية متطلبات السوق الوطنية والتصدير إلى الخارج.
- إن الانتقال في الإستثمار الزراعي من الإستثمار في ثروة النخيل (إستثمار تقليدي) إلى الإستثمار في البيوت البلاستيكية(إستثمار حديث في المجال الصحراوي)،سببه الوحيد تأمين ربح وفوائد في زمن قصير، وهذا رغم التكاليف الباهضة، في حين فإن الإستثمار في النخيل يحتاج إلى فترة زمنية طویل للوصول إلى إنتاج النخلة، ناهيك عن التكاليف الباهضة ضمن هذه الفترة،

هذا من جهة و من جهة أخرى و التي تمثل الإهمية الإستراتيجية في تحقيق السيولة المالية. كنتيجة للنضج المبكر للبيوت البلاستيكية، في فترة ينعدم فيها الإنتاج في المناطق الساحلية و الوسطى، أين تباع بأسعار مرتفعة. حيث أن فوائد البيت البلاستيكي يصل إلى 45 قنطار من الخضروات، كما يحقق ربح صيل إلى 250 ألف دج وهو ما يساوي مقدار 20 نخلة من دقة نورجدية الإنتاج بمعدل 150كغ للنخلة(بوخليفي قويدر جبيننة،2017،ص108).

وقد حضى هذا النوع من الزراعات في منطقة دراستنا نوعا من الإهتمام الكبير، هذا الإهتمام تجلى في إنتشارها الواسع في الأونة الأخيرة و هذا نتيجة توفر عدة عوامل ساعدت على تطور هذا النوع من الزراعة، ولعل أبرز هذه العوامل، الإنبساط التام الذي يميز المنطقة السهلية للزيبان، بالإضافة إلى الحرارة، المياه و توفر تجهيزات السقي المتطورة (الري بالتنقيط الذي يساهم في حماية المياه من التبخر) (Marc Cote,2002.)

الشكل 1. تطور مساحة الزراعات المحمية بمنطقة الدراسة.(2000-2013)



المصدر: إنجاز الباحث اعتماد على معطيات إحصائية خاصة بتطور مساحة الزراعات المحمية

DSA Biskra

تبين لنا المعطيات الإحصائية الخاصة بتطور مساحة الزراعات المحمية ورغم تكاليفها الباهضة إلا أنها عرفت تطور في المساحة الزراعية بداية من الموسم الفلاحي 2000-2001 أين قدرت المساحة المخصصة للزراعة المحمية 1007 هكتار، في حين وصلت إلى 2252 هـ، وهذا في الموسم الفلاحي 2012-2013.

وما يلاحظ أنها متفاوتة من موسم لأخر ففي الموسم الفلاحي 2002-2002 بلغت المساحة 1249 هكتار، ثم تراجعت إلى 1192 هكتار موسم 2005-2006، موسم 2008-2009 سجلنا 1651 هكتار ثم تراجعت إلى 1508 هكتار في الموسم الفلاحي 2009-2010. وهذه التغيرات راجعة بالدرجة الأولى إلى قانون العرض و الطلب لهذه المنتوجات.

1.2. تواصل و تزايد الإستثمار زراعة النخيل: رغم التوجه الزراعي الرهيب و المتسارع الذي عرفته المناطق الصحراوية عموما و منطقة الزيبان على وجه الخصوص في سياسة تنوع المحاصيل

الزراعية وخاصة الخضر منها حيث أصبحت تنافس المناطق التلية بل تعدتها في كثير من المحاصيل وخاصة الزراعات المحمية، إلا أن زراعة النخيل لازالت تحضى بأهمية قصوى بالنسبة للفلاحين لأنه يمثل موروث فلاحى لا يمكن التخلي عنه. فهو ليس كمصدر للغذاء فقط بل يمثل قيم إجتماعية توارثتها الأجيال، مما جعل للنخيل نظرة تقدير خاصة في الصحراء الجزائر الزيبان نموذجاً. ويتجلى هذا في تطوير المساحات المخصصة لزراعة النخيل أين سجلنا 1300418 هكتار في الموسم الفلاحي 2000-2001 إلى 1425472 الموسم الفلاحي 2012-2013 ولقد سارت هذه الزيادة في المساحة بوتيرة أسرع بعد فترة الدعم الفلاحي مع التركيز على منتوج دقلة نور والتي بلغت مساحتها 1143020 هكتار أي ما نسبته 66.25 % .

### 1.1.2. المؤسسات الاقتصادية الخاصة الفاعلة في مجال التمور:

الجدول (1): المؤسسات الاقتصادية الخاصة الفاعلة في مجال التمور.

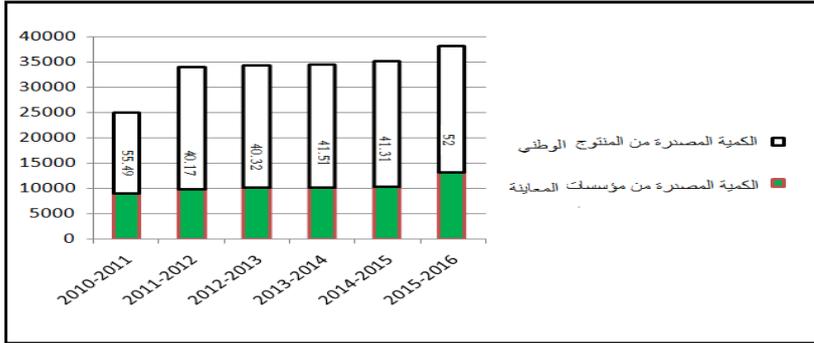
المكان	المؤسسة	المقر	سنة التأسيس
بسكرة	Eco date	25منطقة التجهيزات بسكرة	
	Agro date	/	
	حدائق الزيبان		
	مؤسسة sudaco	Avenue de lagar 7000 Biskra	1998
	Euxcel Biskra		
	Bio oasis	12rue ZAATCHA	2002
طولقة	مؤسسة حدود سليم	منطقة النشاطات 7300 طولقة	1990
	الإخوة هلال	شارع الواحات طولقة	
	مؤسسة Sodapal	168 شارع العقيد سي الحواس	1998
	مؤسسة sud date		
	مؤسسة datol	122 شارع سي الحواس طولقة	2000
الذروع	مؤسسة البركة	منطقة النشاطات طولقة	1997
	Srl phenix		

المصدر: تحقيق ميداني للباحث

### 2.2. تطور كمية الصادرات من قبل مؤسسات الدراسة 2010-2016:

في هذا العنصر نحاول تحليل تطور كمية الصادرات من قبل مؤسسات المعاينة، وهذا في الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2016 (6 سنوات الأخيرة) ومقارنتها بالمنتوج الوطني، وهذا لإبراز مكانة هذه المؤسسات في ترقية الصادرات الوطنية من التمور.

الشكل 2. تطور كمية الصادرات من قبل مؤسسات الدراسة 2010-2016



من خلال تحليلنا للشكل المخصص لتطور كميات التصدير لمؤسسات المعاينة في الخمس سنوات الأخيرة ومقارنتها بالتصدير الوطني الإجمالي يمكن تسجيل الإسقاطات التالية:

1- هناك تطور من حيث الكمية المصدرة في مؤسسات المعاينة من 8900 ألف طن موسم 2010-2011 إلى ما يزيد عم 13000 ألف طن موسم 2015-2016، تطور كبير مقارنة بتطور الصادرات الإجمالية من التمر.

2- تمثل مؤسسات الدراسة ما نسبته 52% من إجمالي الصادرات الوطنية، هذه النسبة تعكس أهمية هذه المؤسسات كعينة جد معتبرة في المجال.

3- رغم المشاكل و العراقيل التي تواجهها مؤسسات التوظيف والتصدير، خاصة فيما يخص التسويق الدول، إلا أن هذه المؤسسات حققت تقدما كبيرا في عملية التصدير، حيث استطاعت هذه المؤسسات وعلى رأسهم مؤسسة سليم حدود من تحقيق تقدما كبيرا في كمية التصدير فاقت 4000 طن، كمتوسط لكمية التصدير (سماعلي عمار، 2017)

2. رؤية القطاع الخاص من خلال مشاركته في البنى التحتية والتنمية الاقتصادية من الجانب السياحي:"

ما تزخر به ولاية بسكرة من تنوع للمواقع السياحية، فهي تحصي عدة مناطق للتوسع السياحي مما يجعل المنطقة مؤهلة للاستثمار السياحي، المؤهلات السياحية الطبيعية منها والثقافية جعلت المنطقة تعرف تدفق سياحي كبير على المستوى الوطني وحتى الدولي، فحسب إحصائيات مديرية السياحة لولاية بسكرة، الولاية عرفت أزيد من 228590 سائح (موسم 2016) تتوزع على 214322 سائح جزائري و 14268 سائح أجنبي (معطيات إحصائية لمديرية السياحة لولاية بسكرة، 2017)، وهذا مع بداية فصل الخريف أين تعرف المنطقة إعتدال في المناخ أين تتحول الولاية إلى فضاء كبير مفتوح للمهرجانات الوطنية والدولية والأعياد المحلية (السياحة

الفلاحية والثقافية)، بالإضافة إلى الصناعات الثقافية، المنابع الحموية المنتشرة بإقليم الزيبان (حمام الصالحين ببسكرة، حمام البركة الحاجب، حمام الروضة بعين الحامية...) كل هذه الحمامات المعروفة بخصائصها العلاجية لكثير من الأمراض، جعل منها وجهة سياحية علاجية تساهم في جذب السياح من مختلف أنحاء الوطن، وحتى من خارج.

إن هذا النوع من السياحة له خصوصياته، ويشكل في المرحلة الحالية مؤهلا معتبرا للتنمية السياحية الدولية نظرا لتمييز هذا المنتج، لذا فإن العملية الترويجية في الخارج ينبغي أن تتجه على المدى القصير نحو المناطق السياحية للجنوب الكبير، والتي يمكن تحويلها إلى أقطاب جذب للأوروبيين خاصة بالنسبة للساحة البيئية، إن تنوع الثروات الطبيعية والتاريخية والثقافية والبيئية في الجنوب، تسمح بتطوير منتجات متنوعة مثل: السياحة الاستكشافية، السياحة الثقافية، السياحة البيئية، سياحة المغارات والتجوّل، أما بالنسبة لآثار فإن هشاشة المواقع السياحية في هذه المناطق يستدعي الحرص والتشاور الدائم بين القطاعات المعنية بهدف وضع جهاز لحماية وحفظ الأنظمة البيئية (بوزاهر نسرين، 2017، ص107).

## الجدول 2. المشاريع السياحية المنجزة والتي في طور الإنجاز.

الموقع	طبيعة المشروع	عدد الغرف	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل
بسكرة	فندق	23	46	20
بسكرة	إعادة التهيئة	26	82	10
بسكرة	إعادة التهيئة	14	28	10
بسكرة	فندق	44	100	25
بسكرة	فندق	33	75	20
بسكرة	فندق	21	85	25
بسكرة	قرية سياحية	208	416	585
بسكرة	فندق	40	140	40
بسكرة	فندق القدس	46	152	50
بسكرة	فندق بسكرة	55	200	200
بسكرة	فندق	18	40	25
بسكرة	مركب سياحي	20	96	66
بسكرة	فندق	18	75	20
طولقة	فندق	26	52	15
القنطرة	فندق	45	100	45
زربية الواد	فندق	15	45	40
أوماش	فندق	30	60	50
مزيرعة	فندق	56	112	83
المجموع		738	1904	1329

المصدر: مديرية السياحة لولاية بسكرة 2016

من خلال المعطيات الخاصة بالمشروع السياحية المنجزة و التي في طور الإنجاز ب738 غرفة وأزيد من 1900 سرير، مع توفير ما يزيد عن 1300 منصب شغل كلها مؤشرات تجعل للولاية أفاقا في المجال السياحي و الذي كان مركز في عاصمة الولاية لعدة اعتبارات ن فقد بدأ يتوسع ليشمل عدة دوائر و بلديات على غرار طولقة، مزيرعة، زريبة الواد وأوماش، مما يجعل هناك دفعة قوية لهياكل الإستقبال وبالتالي المساهمة في توفير هياكل الإيواء و الذي يمثل الدعامة الرئيسية للممارسة النشاط السياحي

الجدول (3): المشاريع السياحية الخاصة المبرمجة

الموقع	طبيعة المشروع	عدد الغرف	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل
بسكرة	فندق	26	52	29
بسكرة	فندق	13	26	22
لوطاية	فندق	20	36	15
المجموع		77	159	123

المصدر: مديرية السياحة لولاية بسكرة 2016

إضافة إلى هذه البرامج الفندقية المبرمجة و التي ستزيد من قيمة المنطقة. تعكف مديرية السياحة بسكرة على دراسة لتهيئة عشر 10 مناطق للتوسع السياحي (ZET) في سبتمبر 2016. وقد تمت الموافقة على أربع مناطق، وتتواجد في مناط للتوسع السياحي في: طولقة، فم الغرزة، الشقة، و عين بن نوي، و مناطق يجري تصنيفها، منطقة القنطرة، سيدي ناجي و مدينة بسكرة. وثلاث مناطق قيد الدراسة والتخطيط و تتمثل في منطقة مشونش، منطقة لوطاية و منطقة سيدي خالد.

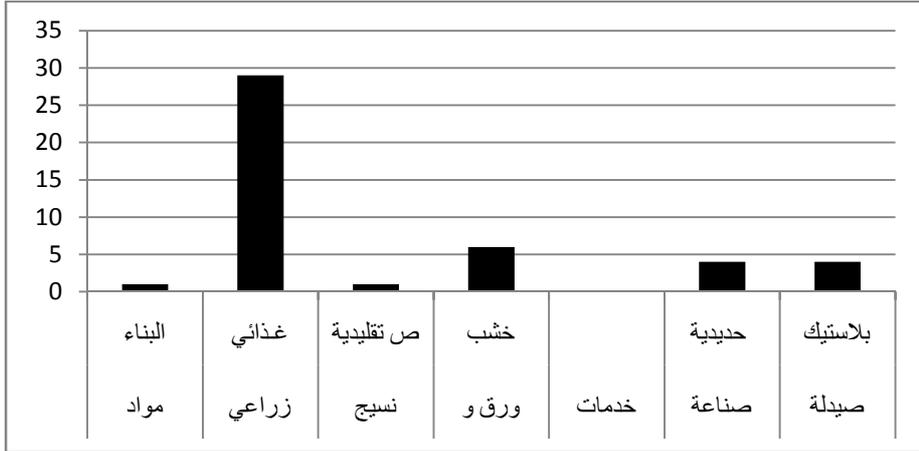
3. رؤية القطاع الخاص من خلال مشاركته في البنى التحتية و التنمية الاقتصادية

من الجانب "الصناعي":

عرفت ولاية بسكرة نسيجا صناعي متنوعا، سيطرت عليه مؤسسات القطاع الخاص ب 59 منه 46 مؤسسة نشطة و 7 مؤسسات للقطاع العام، تمس هذه المؤسسات مجموعة من المنتجات، و تتوزع الوحدات الصناعية الخاصة بولاية بسكرة، حسب قطاعات النشاط الاقتصادي التالية: مواد البناء، الخزف و الزجاج، الصناعات، صناعة الورق و الخشب، الصناعات النسيجية الصناعات الكهربائية و الحديدية، صناعة الأحذية و الجلود و يتضح هذا التوزيع من خلال الجدول التالي:

### 3.1. توزيع مؤسسات القطاع الخاص حسب المنتج:

الشكل 3. توزيع مؤسسات القطاع الخاص حسب المنتج.



من خلال الجدول نسجل أن الخواص يتوجهون إلى الاستثمار في الزراعات الغذائية بـ 29 مؤسسة إذ يستحوذ هذا القطاع على نسبة أكثر من 50 % . إن توزيع الوحدات الصناعية الخاصة بهذا القطاع تحكمت فيها عدة عوامل، جعلت المستثمرين يتجهون إلى هذا القطاع أهمها:

- الإقلاع الزراعي الكبير الذي عرفته المنطقة في الآونة الأخيرة، مع وجود المواد الأولية على تراب الولاية .

- متطلبات السوق المحلية لمنتجات تلك الصناعات.

- تسجيل خبرة معتبرة لدى المستثمرين في تلك الصناعات، لقدم تواجدها في الولاية على غرار شركة تكييف التمور حدود سليم والمطاحن الكبرى للجنوب.

إضافة إلى الإستثمار الخاص في القطاع أَلغذائي و الزراعي نجد هنا الإستثمار في الخشب و الورق نظرا لتوفر الولاية على مقومات هذا النوع من الإستثمار، إضافة لوجود صناعات تقليدية في الخزف منذ القدم في ولاية بسكرة. إضافة لوجود صناعات نسيجية في مختلف مناطق الولاية، ولا يخلو بيت من بيوت أهل المنطقة لحد الساعة من وسائل تقليدية لصناعة المنتجات النسيجية. وقد كانت تلك الوسائل نواة تحول إلى ورشات صناعية للمنتجات النسيجية .

خلاصة البحث "نتائج وتوصيات الدراسة":

إن تنمية و ترقية و تفعيل الإستثمار الخاص من أهم الخيارات الواجب تتبعها في الوقت الراهن، سواء من طرف الحكومة كصانعة القرار السيادي، أو المؤسسات الفاعلة كأداة إستراتيجية، أو نحن كباحثين من أجل وضع قاعدة بيانات مبينة عن إيجاد الحلول الجوهرية و

عرض دراسات مهمة بموضوع الاستثمار في البنى التحتية وإبلاء هذا الموضوع عناية متمثلة في التركيز أهمية البنى التحتية التنموية المستدامة للبلاد من هذا المنطلق أردت عرض الإقتراحات التالية :

- تشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي (كقطاع حيوي وإستراتيجي) وهذا من خلال ترقية الإستثمار وزيادة التحفيزات المادية واللوجيستية لأنه ورغم هذه الإجراءات والتحفيّزات إلا أننا سجلنا انه أقل جاذبية لليد العاملة فيه، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى قلة المعلومات و الدراسات المتعلقة بجدوى الإستثمار في المشاريع الزراعية منها المشاريع الصناعية الغذائية.

- مرافقة المستثمرين في القطاع الفلاحي عن طريق مرشدين زراعيين، مهندسين ودعم خدمات الكهرباء الموجهة للزراعة، وإنشاء البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية وغيرها.

- تفعيل البنية المؤسسية للتصدير بهدف تنمية الصادرات، وتتكون هذه المؤسسات من هيئات حكومية لدعم الصادرات وجمعيات المصدرين، من أهدافه تذليل المعوقات التي تحول دون تطوير وتنمية صادرات الجزائر من المنتجات الوطنية سواء المشاكل المتعلقة بالإنتاج أو التسويق، أو مواجهة الممارسات التجارية غير المشروعة التي تعرقل دخول المنتج الوطني إلى الأسواق المستوردة.

-إنشاء بنك علمي دقيق لإبراز المقومات السياحية المادية و اللامادية الأصلية .

-تدعيم الإستثمار في البنية التحتية للقطاع السياحي كقطاع بديل للإقتصاد الوطني، من خلال دعم مناطق الجذب السياحي بالمنطقة، وهذا لترقية الطابع الثقافي للمنطقة.

- تبني مقاربة سياحية تنموية وهذا متن خلال تفعيل العلاقة بين الأطراف المعنية بالقطاع، بهدف الإستغلال الأمثل للموارد السياحية بالمنطقة.

- تفعيل وتبسيط القوانين والتشريعات الخاصة بعملية الاستثمار، مع تخصيص العقار للمستثمرين في هذا القطاع.

- منح الدعم والتسهيلات اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفاعلة في مجال السياحة.

- منح القطاع الخاص في المجال الصناعي حرية إيجاد طرق وأساليب تنظيمية في إطار التنمية الوطنية الشاملة

-تقديم التسهيلات المادية والتشريعية للقطاع الصناعي من خلال توفير صيغ التمويل العقاري الذي يمثل الركيزة الأساسية للنشاط الصناعي.

## المراجع

- 1- بوخليفي قويدر جيهنة (2017) *تطور النظام الواحي وعلاقته بالقصور في الصحراء المنخفضة "الزيبان، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 1، متاح على الموقع الإلكتروني التالي :*  
[archives.umc.edu.dz/bitstream/123456789/135284/1/ABOU4177.pdf](http://archives.umc.edu.dz/bitstream/123456789/135284/1/ABOU4177.pdf)
- 2- بوزاهر نسرین (2017). *ترقية العرض السياحي الوطني في ظل مشاريع التنمية المستدامة للسياحة - منطقة الزيبان، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. فرع: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، متاح على :*  
<https://thesis.univ-biskra.dz/2819/>
- 3- تصريح أدلى به مدير السياحة لولاية بسكرة.
- 4- سماعلي عمار، نتائج التحقيق الميداني لمؤسسات توظيف التمور بسكرة، طولقة، وادي سوف 2017
- 5- معطيات إحصائية لمديرية السياحة لولاية بسكرة (2017)
- 6- BELGUEDJI Melk. . (1999), *Mise en valeur des terres sahariennes et développement du palmier dattier en Algérie in Agroéconomie des oasis Editeurs scientifiques M.ferry, S. Bedranie, D. Greinner, édition CIRAD Montpellier, France.*
- 7- BISSON Jean . (2003), *Mythes et réalités d'un désert convoité le sahara, URBAMA, L'ARMATTON*
- 8- KHARDRAOUI Abderrazak. (2007), *Eau et impact environnement dans le Sahara algérien-définition-évaluation et perspective de développemen: Alger.*
- 9- Marc Cote (2002). *Des oasis aux zones de mise en valeur- l'étonnant renouveau de l'agriculture saharienne »*, in revue Méditerranée , Le Sahara , cette « autre Méditerranée » T 99 . n3-4
- 10- Monographie wilaya de Biskra.

